قانون الضريبة في سوريا | إصلاح شامل يدخل حيز التنفيذ عام 2026

ظل النظام الضريبي السوري منذ عام 2003 قائماً على القانون رقم 24 الذي فرّق بين فئات الدخل المختلفة وطبّق عليها معدلات متباينة، مما أنتج منظومة بالغة التعقيد استُخدمت تاريخياً أداةً للجباية والإخضاع لا للتنمية. وصف وزير المالية محمد يسر برنية النظام القديم بأنه كان "وزارة جباية وقهر"، وأعلن أن الهدف من الإصلاح الجديد هو التحول إلى "وزارة تنمية وبناء وشراكة". ￼

أعلنت وزارة المالية السورية عن إصلاحات شاملة في النظام الضريبي تُعدّ من أوسع عمليات المراجعة منذ اعتماد القانون رقم 24 لعام 2003. نشرت الوزارة في 6 أيلول 2025 مشروع قانون ضريبة الدخل، تلاه في 23 من الشهر ذاته مشروع قانون ضريبة المبيعات، على أن يدخل القانونان حيز التنفيذ في مطلع عام 2026. ￼

أولاً: الفلسفة الجديدة — تحول جذري في المنهج

يقوم النظام الجديد على ثلاثة مبادئ جوهرية: ضريبة موحدة لا نوعية لا تميز بين فئات الدخل المختلفة، وضريبة على الشركات دون التمييز بين كياناتها أياً كان حجمها، وضريبة على الأفراد مع وجود حد أدنى معفى. ￼

كما ينقل القانون عبء الإثبات إلى السلطة الضريبية لا إلى المكلف، ويُحيل الطعون النهائية على محكمة ضريبية متخصصة، ويستبدل عقوبة السجن بالغرامات المالية مع السماح بالتسويات في حالات معينة. ￼

ثانياً: ضريبة الدخل — التفاصيل الكاملة

حد الإعفاء:

تحدد المسودة سقف الدخل السنوي المعفى من الضريبة لكل من الأفراد والشركات عند 60 مليون ليرة سورية، أي ما يعادل نحو 5,450 دولاراً أمريكياً وفق سعر الصرف الرسمي.

￼ وقد أشارت بعض المصادر إلى أن الحد المعفى يصل إلى ما يعادل 12,000 دولار سنوياً للرواتب، وهو ما يُغطي شريحة واسعة من العاملين بأجر.

نسب الضريبة على الأفراد:

الأفراد الذين تتجاوز مداخيلهم حد الإعفاء تُفرض عليهم ضريبة بنسبة 6% على أول 5 ملايين ليرة فوق الحد المعفى، في حين تُفرض نسبة 8% على الدخل الذي يتجاوز هذا المبلغ. ￼

نسب الضريبة على الشركات حسب القطاع:

يفرض مشروع القانون معدل ضريبة دخل بنسبة 10% على قطاعات الصناعة والتعليم والرعاية الصحية والاستشارات والتدريب والتكنولوجيا والطيران، أما القطاعات الأخرى فتخضع لمعدل ضريبي قدره 15%. ￼

القطاعات المعفاة كلياً:

يُبقي النص الجديد على الإعفاء الكامل لمداخيل الأنشطة الزراعية والأرباح الموزعة من قبل الشركات العاملة داخل سوريا. كما تُعفى الصادرات من السلع والخدمات المنتجة محلياً من ضريبة الدخل، إضافة إلى إعفاء العائدات الناتجة عن الودائع المصرفية وتداول الأسهم. ￼

الحسومات المتاحة للأفراد:

يُمنح المكلف المتزوج الذي لا يخضع زوجه لضريبة الدخل حسماً إضافياً قدره 6 ملايين ليرة قديمة، فيما يستفيد المكلفون الذين لديهم أولاد من حسم إضافي قدره 8 ملايين ليرة. كما تشمل الحسومات نفقات العلاج الطبي والتعليم وإيجار السكن والفوائد على القروض السكنية. ￼

الحسومات المتاحة لأصحاب الأعمال:

يمكن لأصحاب الأعمال خصم نفقات كبيرة تتعلق برفاه الموظفين، بما في ذلك المساهمات في صناديق المنافع للعاملين وبدلات الوجبات وتكاليف السفر ومصاريف الضيافة للزوار، إلى جانب النفقات المرتبطة بالتسويق والبحث والتطوير والتدريب. ￼

ثالثاً: ضريبة المبيعات – قانون مستقل جديد

طرح وزير المالية مشروع قانون جديد لضريبة المبيعات ليحل محل المرسوم التشريعي رقم 11 لعام 2015. يُحدد مشروع القانون الجديد ضريبة مبيعات عامة بنسبة 5% تشمل غالبية السلع والخدمات، مع فرض ضرائب خاصة إضافية تتراوح نسبها بين 15% و85% على سلع وخدمات مالية محددة.

من أبرز الضرائب الخاصة الإضافية: رُفعت الضريبة الإجمالية على المشروبات الكحولية من 20% بموجب المرسوم السابق إلى 90% في المشروع الجديد، أي 5% ضريبة مبيعات عامة زائد 85% ضريبة مبيعات خاصة إضافية.

رابعاً: مرسوم إعفاء الغرامات – فرصة فورية لا تفوّتها

أصدر الرئيس أحمد الشرع المرسوم رقم 275 لعام 2025، الذي يعفي المكلفين بالضرائب من كامل الفوائد والجزاءات والغرامات المالية المترتبة عن أعوام 2024 وما قبل، بشرط تسديد المستحقات الأصلية قبل 31 آذار 2026. ويمنح إعفاء جزئياً بنسبة 50% من الغرامات إذا تم السداد بين 1 نيسان و30 حزيران 2026.

تسري أحكام الإعفاء أيضاً على الغرامات المتعلقة بتطبيق قانون الاستعلام ومكافحة التهرب الضريبي، وكذلك على الذمم الشخصية التي تتولى الدوائر المالية تحصيلها. وينشر المرسوم في الجريدة الرسمية ويُعدّ نافذاً من اليوم الذي يلي تاريخ صدوره.

سادساً: الإجراءات الإدارية الجديدة

كل مكلف يقدم إقرار الدخل بحسب مستوى التكليف، إما ميزانية أو قائمة دخل. وأي صاحب سجل تجاري لا يقدم إقرار الدخل يترتب عليه مبلغ مقطوع إذا لم يكن من ذوي الفعاليات المستحقة للضريبة.

نقل القانون صلاحية البت في النزاعات الضريبية من وزارة المالية إلى محاكم ضريبية متخصصة، وهو تحول جوهري يكسر احتكار الوزارة للفصل في خلافاتها مع المكلفين.

سابعاً: ملاحظات نقدية جوهرية

النظام الجديد يحمل مخاوف حقيقية جديرة بالنقاش:

أولاً من ناحية الإيرادات: حذّر عدد من الاقتصاديين من احتمال أن يؤدي النظام الجديد إلى تراجع في الإيرادات الضريبية وتقييد قدرة الدولة على الإنفاق في القطاعات ذات الأولوية، في ظل حد إعفاء مرتفع نسبياً. ￼

ثانياً من ناحية التطبيق: إذا دخل النظام حيز التنفيذ في كانون الثاني 2026، فإن المسؤولين سيكون أمامهم أسابيع قليلة فقط للتكيف. كما أن الأدوات الرقمية المقترحة كالتقديم الإلكتروني والفواتير المشفرة تفترض بنية تحتية لا تزال سوريا تفتقر إليها: الكهرباء غير منتظمة وانتشار الإنترنت محدود. ￼

ثالثاً من ناحية التهرب الضريبي: بناء على حسابات أولية أجراها عدد من الخبراء، تبين أن أصحاب الأعمال يمكن أن يخفوا ما يصل إلى 70% من دخلهم الخاضع للضريبة من خلال الحسومات المتاحة على نفقات رفاه الموظفين والتسويق والبحث والتطوير والتدريب. ￼

خلاصة عملية

النظام الضريبي الجديد يمثل أكبر إصلاح ضريبي في سوريا منذ عقدين، وهو إصلاح حقيقي في فلسفته: من الجباية إلى الشراكة، ومن التعقيد إلى التبسيط، ومن التقدير التعسفي إلى الإقرار الذاتي. لكن نجاحه مرهون بتوفر بنية تحتية رقمية وكوادر ضريبية مدربة وإرادة حقيقية في تطبيق متساوٍ على الجميع. مرسوم الإعفاء من الغرامات هو الفرصة الأكثر إلحاحاً للتاجر اليوم: من لم يسوّ ذمته المالية فمهلته تنتهي في آخر آذار 2026.

المصدر: رابط – رابط